

## وزارة التجارة والصناعة

( قطاع التجارة الداخلية )

قرار وزارى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة القاهرة

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة نظام العاملين

بالغرفة التجارية لمحافظة القاهرة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة جلسة ٢٧/١١/٢٠٠٧

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٧/٧/٢٠٠٨ ؛

## قرار:

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة عن العام المالي ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٧٢٥٢٩٢٣,٨٣ ج (فقط سبعة وعشرون مليوناً ومائتان واثنان وخمسون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وعشرون جنيهاً وثلاثة وثمانون قرشاً) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٤٠٢٥١١٤,١٧ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وخمسة وعشرون ألفاً ومائة وأربعة عشر جنيهاً وسبعة عشر قرشاً) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٣٢٢٧٨٠,٩٦ ج (فقط ثلاثة عشر مليوناً ومائتان وسبعة وعشرون ألفاً وثمانمائة وتسعة جنيهاً وستة وستون قرشاً) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٢٧,٢٧,٦١,٦٩٨٩٤ ج (فقط تسعة وستون مليوناً وثمانمائة وأربعة وتسعون ألفاً وواحد وستون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٧/٧/٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البري